# التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
28 فبراير 2021

## رئيس الاحتياطي الفيدرالي : "تعافي الاقتصاد الأمريكي لا يزال متفاوتاً وبعيداً عن الاكتمال"


> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com


أبرز النقاط:

- باول يشير إلى " الأمل في العودة إلى المزيد من الظروف الطبيعية في وقت لاحق من هذا العام" لكنه يظل حذراً.
- مجلس النواب الأمريكي يمرر حزمة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.
- التقرير الأولي لطلبات إعانة البطالة الأمريكية يكشف عن انخفاض الطلبات الجديدة خلال الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 12 أسبوعاً.
- ارتفاع معدل البطالة في المملكة المتحدة بنسبة 5.1%، فيما يعد أعلى قراءة يتم تسجيلها منذ حوالي خمس سنوات.
- البنوك المركزية الأوروبية تلمح بتسريع وتيرة برنامج شراء الأصول الطارئ.

### الولايات المتحدة الامريكية

**شهادة باول**

صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في شهادته التي أدلى بها أمام اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم الثلاثاء الماضي، أن الفيدرالي سيواصل تركيزه على إعادة الأمريكيين إلى سوق العمل مع استمرار تعافي الاقتصاد بفضل برنامج اللقاحات. وتصدى باول للمزاعم التي تشير إلى أن السياسة النقدية التيسيرية تخاطر بإطلاق العنان للتضخم وفتح المجال أمام المخاطر المالية بالتزامن مع التعافي الاقتصادي المحتمل. وأخبر الكونجرس أن هناك "أملاً في تسريع العودة إلى الأنشطة بشكل طبيعي" خلال العام الحالي، إلا أنه أشار إلى أن الفيدرالي يعتزم مواصلة دعمه القوي للاقتصاد.

وبسؤاله إذا كان تسارع وتيرة التعافي أكثر مما كان متوقعاً لا يزال يتطلب تقديم المساعدات المالية التي تقدم خلال فترة الأزمات، أجاب باول "السياسة النقدية ميسرة وما تزال بحاجة إلى أن تظل في هذا الإطار ... يتوقع منا أن نتحرك بحذر وصبر مع الكثير من التحذير المسبق عندما يتعلق الأمر بالإقدام على أي تغييرات." وواصل تأكيده على إمكانية تسارع وتيرة النمو في ظل تراجع أزمة فيروس كورونا وتوسيع نطاق حملة التلقيح، قائلاً إن التحديث القادم لتوقعات الاحتياطي الفيدرالي قد يعكس نمو الاقتصاد "في حدود" 6% هذا العام، وعودة الناتج الإجمالي خلال الأسابيع القليلة القادمة إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وعكست شهادة باول أكثر توقعاته تفاؤلاً تجاه الظروف الاقتصادية منذ بداية الجائحة، إلا أنه شدد في نفس الوقت على أنه ما تزال هناك مخاطر تهدد الانتعاش وهي ما تبرر موقف البنك المركزي وسياساته التيسيرية. وصرح باول: "في الأسابيع الأخيرة، انخفضت أعداد الإصابات الجديدة ودخول المستشفيات، واللقاحات الجاري توزيعها تساهم في تعزيز الأمل في العودة إلى المزيد من الظروف الطبيعية في وقت لاحق من هذا العام. إلا أن الانتعاش الاقتصادي لا يزال متفاوتاً وبعيداً عن الاكتمال، كما أن المسار المستقبلي لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير". كما ألمح باول إلى توقعاته بتحسن آفاق النمو الاقتصادي في وقت لاحق من العام الحالي.

وحذر بعض الاقتصاديين في وقت سابق من أن تسارع وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى قفزة غير مواتية لمستويات التضخم مما سيجبر الاحتياطي الفيدرالي على البدء في تشديد سياسته النقدية في وقت أقرب وبشكل مفاجئ أكثر مما كان متوقعاً. واستجاب مؤشر ناسداك المركب لتلك التحذيرات وتراجع بنسبة 3.9% في وقت مبكر يوم الثلاثاء قبل شهادة باول، إلا أنه تعافى بعد تصريحات باول وأنهى تداولات ذلك اليوم على انخفاض بنسبة 0.5% فقط.

وخلال فترة طرح الأسئلة والأجوبة مع أعضاء مجلس الشيوخ، قال باول: "تتغير ديناميكيات التضخم بمرور الوقت، إلا أنها لا تتغير في لحظة "، وأضاف "لا نرى حقاً كيف سيؤدي تدفق الدعم المالي أو الإنفاق الذي لا يستمر لسنوات عديدة إلى تغيير ديناميكيات التضخم ". وعلى الرغم من أمال العودة إلى الظروف الاعتيادية التي أشار إليها الاحتياطي الفيدرالي، شدد باول على أن الاقتصاد الأمريكي ما يزال بعيداً عن الوصول إلى معدلات التوظيف الكامل.

وصرح الاحتياطي الفيدرالي أنه لن يرفع أسعار الفائدة من مستوياتها الحالية بالقرب من الصفر حتى يتحقق التوظيف الكامل، وحتى يصل معدل التضخم إلى 2% والتقدم "على المسار الصحيح" لتجاوز هذا المستوى المستهدف. كما صرح أيضاً أنه لن يبدأ في إنهاء برنامج شراء السندات حتى يتم إحراز "مزيد من التقدم الكبير" نحو الأهداف الموضوعة.

وأثناء إدلاء باول بشهادته، تعرض لضغوط متكررة من أعضاء مجلس الشيوخ بشأن الأسس الموضوعية التي ترتكز عليها خطة التحفيز المالي للرئيس بايدن والبالغ قيمتها 1.9 تريليون دولار، لكنه رفض الانحياز نحو موقف معين. وكان باول قد حاول علناً دفع الكونجرس للموافقة على المزيد من حزم التحفيز الحكومية لدعم الانتعاش واستكمالاً للسياسات المالية الميسرة التي تبنتها الجهة التنظيمية في ظل تدمير الجائحة للاقتصاد الأمريكي في عام

2020. إلا أنه في الأسابيع الأخيرة، تحول رئيس الاحتياطي الفيدرالي إلى موقف أكثر حيادية بشأن الحاجة إلى المزيد من حزم التحفيز المالية في الوقت الذي يحاول فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن والمشرعون الديمقراطيون إقرار حزمة تحفيز إضافية بقيمة 1.9 تريليون دولار.

وكان التحول في موقف باول واضحاً لأنه رفض مراراً اتخاذ موقف تجاه الأولوية التشريعية العليا للرئيس بايدن. وقال باول لجون كينيدي، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية لويزيانا: "ليس من المناسب أن يلعب الاحتياطي الفيدرالي دوراً في هذه المناقشات المالية حول أحكام معينة في قوانين معينة". لكنه استبعد المخاوف من أن حزمة التحفيز المالية بقيمة 1.9 تريليون دولار قد تؤدي إلى قفزة غير مرغوب فيها في التضخم هذا العام. وعلى الرغم من أنه تحدث إلى الكونجرس، إلا أنه عبر عن تفضيله قيام المشرعين بالنظر نحو الاستثمارات طويلة الأجل في هذه المرحلة بدلاً من الضخ الفوري للمزيد من النقد لإنعاش الاقتصاد.

وتمثل حيادية باول تجاه حزمة التحفيز المالية عودة للسياسات التي عهدناها من الاحتياطي الفيدرالي والذي يتجنب كبار مسؤوليه الخوض في المسائل السياسية الشائكة ما لم يكن هناك أزمة تتطلب ذلك كما حدث في عام 2020 أو خلال الأزمة المالية العالمية. ويعني حياد باول تجاه الجولة التالية من حزمة التحفيز أنه لا يؤيد صراحةً خطة بايدن إلا أن ذلك لا يعني عدم موافقته عليها، بل إنه يحاول فقط إبقاء الاحتياطي الفيدرالي بعيداً عن التشابك السياسي.

**مجلس النواب يمرر حزمة بايدن التحفيزية**

في إنجاز هام يحسب للرئيس جو بايدن، أقر مجلس النواب حزمة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد -19. وكان الرئيس بايدن قد وضع حزمة التحفيز المالية في صدارة الأولويات التشريعية القصوى التي تعهد بإنجازها خلال أول 100 يوم له في البيت الأبيض. وتتضمن الحزمة، التي أقرها مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون في وقت مبكر من يوم السبت، 1,400 دولار مدفوعات مباشرة، وتمديد التعويضات الفيدرالية الإضافية ضد البطالة، هذا بالإضافة إلى 350 مليار دولار أخرى لحكومات الولايات والمقاطعات المحلية. وصرح بايدن الأسبوع الماضي أن الاقتصاد الأمريكي سيتعافى "بقوة" إذا اعتمد الكونجرس خطته المقترحة، في حين قالت وزيرة الخزانة جانيت يلين هذا الأسبوع لوزراء مالية مجموعة العشرين إن الوقت الان يستدعي "الإنفاق على نحو اوسع" لتعزيز التعافي من الجائحة التي دمرت الاقتصاد العالمي.

ويجب أن تحصل حزمة التحفيز على موافقة كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ - اللذين يسيطر عليهما الديمقراطيون بهامش ضئيل - قبل إرسالها إلى مكتب الرئيس بايدن ليتم توقيعها لتصبح قانوناً. وحدد الديمقراطيون لأنفسهم موعداً نهائياً لإقرار الحزمة المالية بمنتصف مارس وهو الموعد المحدد لانتهاء الجولة الحالية من إعانات البطالة الطارئة.

**تحركات السوق**

أدى تزايد المخاوف المتعلقة بالتضخم إلى جانب بعض العوامل الفنية الأخرى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبدأت الأسواق تشهد تزايد الضغوط البيعية على السندات. وتصاعدت وتيرة التطورات يوم الخميس، إذ ارتفعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 23 نقطة أساس من مستوى الافتتاح ووصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال جلسة اليوم والتي بلغت 1.61% مما أدى إلى محو كافة التراجعات التي شهدتها منذ فبراير ومارس من العام الماضي عندما ضربت صدمة كوفيد-19 الأسواق المالية. إلا أن الأسواق بدأت بعد ذلك في التساؤل عن المدة التي قد يبقي خلالها الاحتياطي الفيدرالي على موقفه في الوقت الذي قد يكون الانتعاش الاقتصاد عائداً بقوة، وتراجعت عائدات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى أقل من 1.5%. وكانت عائدات السندات قد ارتفعت مع كل تطور إيجابي على جبهة اللقاحات وانخفاض معدلات انتشار الفيروس.

وعاد الدولار لتسجيل بعض المكاسب في ظل تلك التطورات وأنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 90.879 ومن جهة أخرى، بدأ الجنيه الاسترليني، العملة الأفضل أداءً خلال شهر فبراير، في خسارة بعض مكاسبه التي حققها مقابل الدولار، إذ انخفض من أعلى مستوياته المسجلة منذ ثلاث سنوات عند 1.4237 دولاراً لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.3932 دولار.

**تراجع طلبات اعانة البطالة الأمريكية الجديدة إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 3 أشهر**

أظهر التقرير الأولي لطلبات إعانة البطالة الأمريكية أن الطلبات الجديدة قد انخفضت الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 12 أسبوعاً. وألمحت تلك البيانات إلى تراجع الضغط على سوق العمل في ظل تباطؤ وتيرة الإصابة بالفيروس. إذ انخفض عدد المطالبات المعدلة موسمياً إلى 730 ألف طلب مقابل 838 ألف طلب في الأسبوع السابق، أي أدني من توقعات الاقتصاديين التي أشارت إلى وصول هذا الرقم إلى 838 ألف.

## أوروبا والمملكة المتحدة

**ارتفاع معدلات البطالة في المملكة المتحدة في ظل تباطؤ التوظيف**

أظهرت البيانات الواردة من المملكة المتحدة أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 5.1% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2020، فيما يعد أعلى قراءة تسجلها تلك البيانات فيما يقارب خمس سنوات، إلا أنها ما تزال أقل مما كانت ستصل إليه بدون خطة دعم الوظائف لمواجهة التحديات الشديدة لجائحة كوفيد-19 والتي يتطلع وزير المالية ريشي سوناك إلى تمديدها الأسبوع القادم. وأظهرت البيانات أن سوق العمل في المملكة المتحدة بدأ يستقر بنهاية عام 2020، إلا أن معدل البطالة ارتفع وتباطأت وتيرة الانتعاش التي شهدها سوق العمل في وقت سابق نظراً لتزايد حالات الإصابة. ووصل معدل التوظيف إلى 75% أي أقل بنسبة 1.5% عن العام السابق.

إلا أنه على الرغم من ذلك ظهرت علامات التحسن بوضوح. إذ ارتفع عدد الموظفين في يناير للشهر الثاني على التوالي وتباطأ معدل تسريح الموظفين، واستمر تزايد عدد الوظائف الشاغرة، وإن كان بوتيرة أبطأ، وكشف مكتب الإحصاء الوطني عن نمو الأجور بالقيمة الحقيقية في كافة القطاعات بنهاية

العام. وصرح المستشار ريشي سوناك رداً على تلك البيانات: "طوال الأزمة، كان تركيزي على القيام بكل ما بوسعنا لحماية الوظائف وموارد الرزق"، مضيفاً أنه سوف يعلن عن تدابير دعم إضافية في موازنته القادمة في 3 مارس المقبل. ووفقاً لتصريحات بعض الأشخاص المطلعين على الخطة، من المتوقع أن تستخدم الميزانية لتمديد خطة الإجازة الحكومية لدعم الوظائف حتى يونيو القادم، بعد أن كان من المقرر لها أن تنتهي في أبريل.

وتستعد المملكة المتحدة الآن لبدء تخفيف تدابير الاغلاق. وأعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون أن نهاية الجائحة "تلوح في الأفق" بالنسبة لإنجلترا، وأن الحكومة عازمة على تخفيف تدابير الاغلاق في إطار خطتها التي تتكون من أربع خطوات. ومن المقرر أن يعاد فتح المدارس في 8 مارس بينما ستبدأ الأنشطة الخارجية في منتصف أبريل والملاعب الرياضية بمنتصف مايو. ويهدف رئيس الوزراء إلى إعادة فتح كافة أنشطة الاعمال المتبقية بحلول 21 يونيو المقبل.

**المركزي الأوروبي يراقب سوق السندات**

صرحت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي أن البنك "يراقب عن كثب" سوق السندات في ظل المكاسب التي شهدتها العائدات والتي أثارت القلق مؤخراً. حيث أنه في كافة أنحاء العالم، ارتفعت عائدات السندات نظراً لتقييم المستثمرين عمليات اللقاح وما سوف ينتج عن ذلك من رفع قيود الاغلاق المتعلقة بكوفيد-19 مما قد يعزز الإنفاق الاستهلاكي والتضخم. وعلى الرغم من أن اتجاه عائدات السندات نحو الارتفاع يشير إلى التفاؤل تجاه مسيرة التعافي الاقتصادي، إلا أنه قد يكون مخاطرة مكلفة لأنه يؤدي إلى تزايد أعباء ديون القطاعين العام والخاص. وتعهد البنك المركزي الأوروبي بالحفاظ على ظروف تمويل مواتية حتى تنتهي الأزمة. وانخفضت عائدات السندات الأوروبية بعد تعليقات لاجارد، إذ تراجع عائد السندات الألمانية لأجل 30 عاماً إلى 0.15%، مقابل -0.20% في بداية العام.

وفي وقت لاحق من الأسبوع، أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أنه سيزيد برنامج شراء الأصول الطارئ في إطار مساعيه لمواجهة العمليات البيعية التي شهدتها أسواق الديون السيادية في منطقة اليورو مؤخراً إذا استمرت تكاليف الاقتراض للحكومات والشركات والأسر في الارتفاع. وصرح كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي فيليب لين يوم الخميس الماضي إن البنك المركزي "يراقب عن كثب تطور العوائد الأسمية للسندات طويلة الأجل" وأن مشترياته من الأصول "سيتم إجراؤها للحفاظ على ظروف تمويل مواتية خلال فترة الجائحة".

## الكويت

**الدينار الكويتي**

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30185 .

## أسعار العملات 28 - فبراير - 2021

| | Previous Week Levels | | | | This Week's Expected Range | | 3-Month |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Currencies | Open | Low | High | Close | Minimum | Maximum | Forward |
| EUR | 1.2115 | 1.2060 | 1.2242 | 1.2074 | 1.2041 | 1.2267 | 1.2101 |
| GBP | 1.4013 | 1.3886 | 1.4237 | 1.3932 | 1.3740 | 1.4238 | 1.3940 |
| JPY | 105.40 | 104.91 | 106.69 | 106.58 | 105.113 | 108.56 | 106.49 |
| CHF | 0.8962 | 0.8947 | 0.9102 | 0.9082 | 0.8818 | 0.9291 | 0.9061 |

**© Copyright Notice.** The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com